

## بيان صحفي السودان: الإصلاحات التشريعية المتعجلة سلبية المردود

عبر اليوم خبراء قانونيون بارزون ونشطاء حقوق إنسان عن قلقهم تجاه المجهودات الحالية الجارية من قبل الحكومة السودانية للتعجيل بإجازة قوانين أساسية بدون إجراء المشاورات الضرورية الكافية. ولهذه القوانين، والتي تشمل قانون الأمن الوطني والصحافة، أثار هامة على حقوق الإنسان في السودان. وبضاعف نقص التشاور من السلبيات التي تضغف على نحو مؤثر أجندة الإصلاح القانوني التي يشار إليها بـ"التحول الديمقراطي" والمبنية على إتفاق السلام الشامل والدستور القومي الإنتقالي لعام 2005.

يرحب مركز الخرطوم لحقوق الإنسان وتنمية البيئة والمنظمة الدولية غير الحكومية لحقوق الإنسان ريدريس بمجهودات الحكومة السودانية لتنشيط تبني تشريعات أساسية في الجلسة القادمة للبرلمان المقرر أن تبدأ في بداية فبراير 2009. إلا أن لتقارير تشير إلى أنه وفقاً لاتفاق بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان فقد تقرر أن تودع الحكومة والأحزاب السياسية مشاريع القوانين المتبقية في أو قبل نهاية يناير 2009، لدى البرلمان ويتعلق ذلك على وجه الخصوص بقانون الأمن الوطني وقانون الصحافة والنشر. وتكتسب إجازة هذه القوانين أهمية خاصة في هذه الفترة الحاسمة مع إقتراب الإنتخابات المخطط لها أن تجرى في وقت لاحق هذا العام. وقد كانت عملية الإصلاح القانوني ولا زالت مختلفة بشكل عميق.

وعبر د. أمين مكي مدني، أحد أبرز الخبراء القانونيين السودانيين وناشط في مجال حقوق الإنسان، عن تحفظات عميقة حول عملية الإصلاح القانوني بالقول:

"لا تتسق العديد من جوانب العملية مع أي إصلاح قانوني جاد. وهناك العديد من الهيئات المختصة بالإصلاح القانوني إلا أنها تفتقر للسلطات والقدرات المطلوبة. كما أن هناك قدراً كبيراً من الغموض والارتباك حول صلاحيات وعمل تلك الهيئات مما أعاق قيام أي حوار عام ذي معنى. إن الحوار مقتصر في أغلب الأحيان على مساومات سياسية عالية المستوى بين طرفي إتفاق السلام الشامل خلف جدران مغلقة. ومع واقع تمتع حزب المؤتمر الوطني بالأغلبية داخل البرلمان فإن القوانين غالباً ما تجاز بدون تمحيص كاف. لقد مرت أكثر من ثلاثة أعوام على إتفاق السلام الشامل وإجازة الدستور القومي الإنتقالي إلا أن عدداً قليلاً فقط من القوانين تمت إجازته إضافة إلى هناك قدراً من عدم الاتساق بينها وبين وثيقة الحقوق"

وأكد أمير سليمان مدير مركز الخرطوم على هذه الآراء موضحاً ضرورة التشاور مع المجتمع المدني حول عملية الإصلاح القانوني

"إن الإصلاح القانوني ذا أهمية عالية رمزية وعملية إلا أن هناك غياباً لنظام فعال للمشاورة مع الخبراء والمجتمع المدني بشكل عام. وحتى في الحالات التي تم فيها إنجاز تغيير قوانين فإن المعايير القديمة سادت. فعلى سبيل المثال احتفظ قانون الشرطة الجديد بأحكام الحصانة بالنسبة للمسؤولين التي سهلت إفلاتهم من العقاب ونخشى من أن نفس الشيء قد يحدث بالنسبة لقوات الأمن الوطني الذي سيتم النظر فيه. إضافة إلى ذلك فإن هناك العديد من المسائل التي لم يتم التطرق إليها مثل إصلاح مجمل القانون الجنائي".

تلزم اتفاقية السلام الشامل ووثيقة الحقوق حكومة السودان بسيادة حكم القانون وتنمية حقوق الإنسان وتطبيقها .

يعتبر إصلاح القانون أداة هامة في سبيل الوفاء بهذا الالتزام. وكما هو الحال في أي إصلاح فإن المواطنين السودانيين هم المعنيين به في النهاية ولذا ينبغي أن يحاطو علماً به؛ وأن يكون بمقدورهم التعبير عن آرائهم في منابر عامة. هنا أهمية بالغة أن يكون الإعلام على وجه الخصوص قادراً على القيام بدوره في عكس تلك الآراء بدون أي تدخل أو رقابة.

يناشد مركز الخرطوم ومنظمة ريدريس الحكومة السودانية بـ:

- مد فترة بداية الجلسة القادمة للبرلمان حتى مارس 2009 من أجل توفير الوقت الكاف لصياغة أفضل لمسودات ومقترحات مشاريع القوانين؛
- التشاور الواسع حول التشريعات الهامة محل النظر؛
- نشر مشاريع القوانين مقدماً لإتاحة التداول العام بشأنها؛
- الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات تؤدي إلى تقييد حرية الصحافة وحرية التعبير

وفيما يتعلق بالتغييرات الهيكلية

- تبني وخلق أجنحة إصلاح قانوني شاملة ومفصلة؛
- تعزيز قدرات وشفافية عمل الهيئات المكلفة بالعمل في مجال الإصلاح القانوني؛
- وضع إجراءات مثل دراسات موائمة بغرض التأكد من انسجام التشريعات مع اتفاق السلام الشامل والدستور القومي الانتقالي والتزامات السودان بموجب القانون الدولي.

ويدعو مركز الخرطوم ومنظمة ريدريس الأحزاب السياسية إلى:

- تنشيط مجهوداتها لتنمية الإصلاح باعتباره عنصراً حاسماً في عملية "التحول الديمقراطي"
- التشاور الواسع حول أي مقترحات أو مشروعات قوانين أو أي أوراق خاصة بالإصلاح القانوني
- الانخراط ، على أوسع نطاق مع الجمهور في حوار حول الموضوعات ذات الصلة.

### خلفية

يمثل مشروع إصلاح القانون الجنائي مبادرة مشتركة بين ريدريس ومركز الخرطوم لحقوق الإنسان وتنمية البيئة، تهدف إلى تنمية مساهمة المجتمع المدني في مجهودات الإصلاح القانوني وتعزيز حماية حقوق الإنسان في السودان. الأوراق الخاصة بالمشروع التي صدرت مؤخراً موجودة في موقع ريدريس أنظر:

[www.redress.org/country\\_sudan.html](http://www.redress.org/country_sudan.html).

لمزيد من المعلومات اتصل في ريدريس بـ

جو ديفرسون (jo@redress.org)؛ لوتز أويت (lutz@redress.org)

تلفون: +44 (0)20 7793 1777

وفي مركز الخرطوم بـ:

إشراق آدم

(ishraga\_adam@yahoo.com)

هاتف نقال رقم: +249 9 122 341652